Kastamonu Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi-Kastamonu University Journal of Faculty of Theology

ISSN 2602-2427, KUIFD, Haziran/June, 2018, 2(1)

إعراب الجمل عند المُبَرِّد (ت 285هـ) "الجمل ذوات المحل أنموذجا"

Müberrid'e Göre Cümlelerin İrabı: İrabda Mahalli Olan Cümleler Örneği

Signals al-Moubarrids at Analysis of The Sentences Works Sentences That Have a Place As an Example

Abdulhalim ABDULLAH

Dr.Ögr.Üyesi, Dr. Mardin Artuklu Üniversitesi,İlahiyat Fakültesi Arap Dili ve Beleğatı Bölümü
Assistant Professor, Mardin Artuklu University, Faculty of Theology, Department of Arabic Language and Rhetoric
Mardin, Turkey
abdulhalimabdullah@artuklu.edu.tr
ORCID ID: https://orcid.org/0000-0002-5298-9741

Makale Bilgisi | Article Information
Makale Türü / Article Type: Araştırma Makalesi / Research Article
Geliş Tarihi / Date Received: 23 Mayıs/ May 2018
Kabul Tarihi / Date Accepted: 8 Haziran / June 2018
Yayın Tarihi / Date Published: 30 Haz / June 2018
Yayın Sezonu / Pub Date Season: Haziran/ June
Cilt / Volume: 2 Sayı – Issue: 1 Sayfa / Pages: 121-143

Atıf / Citation: Abdullah, Abdulhalim. "إعراب الجمل عند المُبَرِّد (ت 285هـ) "الجمل ذوات المحل أنموذجا" . *Kastamonu Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi.* 2/1 (Haziran 2018): 121-143.

web: http://dergipark.gov.tr/kuifd
mailto:ilafdergi@kastamonu.edu.tr
Copyright © Published by Kastamonu Üniversitesi Rektörlük Basımevi, Kastamonu 37200 Turkey. Bütün hakları saklıdır. / All right reserved.

إعراب الجمل عند المُبَرِّد (ت 285هـ)

"الجمل ذوات المحل أنموذجا"

الملخص

لم ينضج إعراب الجمل عند النحاة، فيغدو واضح الأبواب والأقسام والمصطلحات، إلا في وقتٍ متأخّر، بين القرنَينِ السابع والثامنِ الهجريين، ويذهبُ هذا البحث إلى أنّ إعراب الجمل يعود إلى زمنِ مُتَقَدِّمِي النحاة، إذ وردَ لدى المُبَرِّد ت: 285هـ حديث ناضجٌ عنها، لذا فإنَّ هذا البحث سيقوم بتأصيل إعراب الجمل ذوات المحل الإعرابي لدى المُبَرِّد، نظرًا إلى أنه – كما يُذكرُ - أوَّلُ النحاةِ تصريحًا بمصطلح الجملة وبمحليتها، وقد وقف البحث على المصطلحات التي استخدمها المُبَرِّد في الدلالة على الجملة، ثم وقف على الجمل ذوات المحل الإعرابي، وكانت: **الجملة الخبرية وجملة المفعول به والجملة المضاف إليها وجملة الحال وجملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية والجملة التابعة:** الوصفية والمعطوفة والبدل.

مفاتيح البحث: المُبَرِّد – إعراب الجمل – الجمل ذوات المحل – مصطلحات الجملة.

MÜBERRİD'E GÖRE CÜMLELERİN İRABI: İRABDA MAHALLİ OLAN CÜMLELER ÖRNEĞİ

Öz

Son dönemlere kadar irab konusunda dilbilimciler tarafından gerekli eğilim gösterilmemiştir. Hicri 7. 8. yüzyıllar arasında, Filologların dilbilimsel çalışmaları sadece bir takım konu başlıklarından veya ıstılahların açıklanmasından öteye geçememiştir. Bu çalışma irab meselesini, cümleleri irab mahalline göre ilk defa inceleyen ilk dönem dil bilimci Müberrid (ö. 285) bağlamında ele almaktadır. Bu çalışma Müberrid'in ilk olarak cümlelerin delaleti konusunda kullandığı ıstılahlar üzerinde durmakta, sonrasında ise irabda mahalli bulunan cümleleri ele almaktadır. Bu cümleler ise şunlardır: Mefulu bih cümlesi, muzafün ileyh cümlesi, hâl cümlesi, cezmeden şartın cevabı olarak gelen ve başına fâ veya iza'l-fücaiye bitişen cevap cümlesi ve vasfiye, ma'tufe ve bedel gibi tâbi cümlelerdir.

Anahtar Kelimeler: Müberrid, cümlelerin irabı, irabda mahalli olan cümleler, cümlenin ıstılahları.

SIGNALS AL-MOUBARRID,S at ANALYSIS of THE SENTENCES WORKS SENTENCES THAT HAVE a PLACE as an EXAMPLE

Abstract

Grammartists had general reasons for the definition of the sentence. Some are artificial reasons namely the foundation of element and position theory, accordingly the determination of the grammatical function in speech is related to the position indicated by the element and the main functional meaning or the sub branch which the sentence or the position occupied in the sentence's parts.

This issue traces sentences which have parts in speech as Al-Moubrrid belief, because sentences that have no parts in speech were not clear in respect of the grammatical classification, accordingly the element theory was not in need.

Al-Moubrrid had declared that about the locality of some sentences like informative, adverbial and adjectival sentences, and made the condition of a link because it is informative.

Moreover, he had declared the link between two sentences, and didn't separate in their types whether they had parts of speech or not. As for modified by time and place adverbs such as If and whereas, did not have other terms to be added. He also indicated to the repeated sentence where a verb replace other verb. And hinted about the part of speech in conditional sentence and the simple and compound sentences without any terms.

Keywords: Al Moubarrid - analysis of the Sentences - sentences that have a place - sentence terms

مقدّمة

كان للتفكير في الجملة عند النحاة دواع مختلفة، منها: دواعٍ صناعية تتمثّل بأصول نظرية العامل والمحل أو الموضع، إذ "تحديد وظيفة نحوية داخل الكلام إنما هو موكول إلى المحل، الذي يرشـــدنا إلى مركب (العامل×المعمول) وإلى المعنى الوظيفي الرئيس أو الفرع الذي تحتله الكلمة أو المركب في خانات الجملة المجردة ثم هو موكول إلى الموضـــع الذي يبين عمّا إذا كانت الحركة الإعرابية مطابقة للفظ الذي يحتل ذلك الموضـــع، أم يوجد اختلاف بين حركة مجاري الكلام الظاهرة، ونظام مجاريها النظري"(1)

والعوامل التي افترضها النحاة هي التي اقتضت إعراب الجمل وسوّغته، فمن ذلك محل الخبر إذا شغل بالفعل والفاعل، ومحل الاسم المجرور إذا شغل

(1) المصـــطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، توفيق قريرة، ط1:دار محمد علي، تونس، 2003م، ص197

الفعل،[1] ومحل جواب الشرط إذا شغل بالفعل الماضي أو الطلبي أو المنفي أو بالجملة الاسمية، وما إلى ذلك من المحال التي تختص بقسم دون غيره من أقسام الكلم ليظهر فيها العمل النحوي، لتستقيم أصول نظرية العامل التي تقوم على أركان ثلاثة، هي: العامل والعمل والمعمول، وكل منها يقتضي الركنين الآخرين.

استخدم المُبَرِّد مصطلح الجملة[2]، وجعلها في ضربين - كما يبدو للوهلة الأولى- [3] هما: جملة من فعل وفاعل، وجملة من مبتدأ وخبر. إذ قال: "وإنَّما كان الفاعل رفعا؛ لأَنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ" [4] فالمُبَرِّد في تعليله رفع الفاعل في النص السابق يستخدم مصطلح الجملة، ويحدد أنها تتكون من ركنين، هما: الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، ويقدّم ملامح تعريف لها يشي بأبعاد ماهيتها لديه، فالجملة عنده تتكون من ركنين يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، وهذا ما سيجعلنا نقف عنده على جملة تقوم على الاستقلال والإفادة.

ويتفق النحاة على أن الجمل من حيث الإعراب نوعان: جمل لها محل من الإعراب هي تلك الجمل التي وقعتْ موقع المفرد، وأخذت موضعه، وجمل لا محل لها، لأنها لم تقع موقع المفرد وتحلّ محله، والمُبَرِّد كغيره من النحاة السابقين واللاحقين الذين قالوا بإعراب الجمل، لدواعٍ عاملية صناعية تجعل النحو العربي نظرية لغوية متكاملة صالحة للتنظيرِ والتطبيق، وفي كتاب سيبويه إشاراتٌ إلى الجمل وإعراب الجمل وإن لم يستخدم مصطلح الجملة في

(1) كوقوع الفعل معمولا للام التعليل، التي هي من حروف جر عند النحاة، ولأنّ حروف الجر من الحروف المختصة بالأسماء، واختصاصها مدعاة عملها، ذهب النحاة إلى أنّ المجرور باللام هو المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) الناصبة المضمرة والفعل المضارع بعدها، وتكون بذلك الجملة صلةً للموصول الحرفي المضمر، فتستقيم نظرية العامل.

(2) يذهب بعض الباحثين إلى أن المبرد(ت 285هـ) أول من استخدم مصطلح الجملة. ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية – للدكتور محمود أحمد نحلة، ط1 بيروت 1988م، ص19 والذي ثبت لدينا أن الفراء 207هـ سبقه إلى ذلك. ينظر: معاني القرآن، الفراء، ط3: بيروت عالم الكتب1983م 1: 13 و16 و2: 195 و333 و388

(3) هناك إشارات واضحة لدى المبرد إلى الجملة الشرطية إذ جعلها خبراً وصلةً، وإيماءات أقلّ وضوحا إلى الجملة الظرفية جعل المصدر المؤول فيها مرتفعا بالظرف. ينظر: المقتضب 1: 19 و2: 66 و300 و 357

(4) المقتضب 1: 8

كتابه،[1] وتحدث المُبَرّد بإلحاح عن محلية الجملة[2]، وأوَّلها بالمفرد وتحدث عن موضعها أيضا.

والجمل التي لها محل من الإعراب[3] لدى المُبَرّد هي:

1. الجملة الخبرية

الجملة التي تقع موقع الخبر، لها محل كمحل الخبر الذي وقعت موقعه، فالرفع في بابي المبتدأ وإن وأخواتها، والنصب في باب الأفعال الناقصة، وذكر المُبَرّد جملة الخبر، وقال برفعها على المحل، لأن خبر المبتدأ موضعه الرفع. قال: "إذا قلت: عبد الله قام، فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل."[4] فجملة (قام وضميره الفاعل المستتر فيه) وقعت محل خبر المبتدأ.

(1) لم يتعرض سيبويه للجملة بمصطلحاتها الناضجة كما اصطلح عليها فيما بعد، لكنها جملة من الممارسات الإجرائية التي تناثرت في كتابه، جمعها الدكتور محمد فلفل في دراسة اختصت بكتاب سيبويه، بين فيها أن سيبويه استخدم المصطلحات التالية في الدلالة على الجملة (الفعل، والفعل والفاعل، والمبتدأ والمبني على المبتدأ، والمسند والمسند إليه، والمحدّث به والمحدّث عنه، والكلام، في بعض دلالاته؛ إذ خرج إلى أكثر من دلالة)، وبيّن أنَّ في كتاب سيبويه إشاراتٍ إلى جملة الخبر، وجملة الحال، وجملة الصفة، والجملة المضاف إليها، وجملة المفعول به، وجملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء، وجملة الصلة، والجملة التفسيرية، وجملة البدل، وقد جمع الدكتور محمد فلفل تلك الممارسات الإجرائية وجعلها معالم على تفكير سيبويه في الجملة. ينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص143-144

(2) المبرد مسبوق إلى القول بمحلية الجملة التي لها محل من الإعراب، كقول سيبويه في قوله تعالى: (ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم في طغيانهم يعمهون) فقد ذكر أن موضع (فلا هادي له) الجزم. ينظر: الكتاب 3: 90- 91 ومعالم التفكير في الجملة عند سيبويه ص87-88 وصرّح الفراء بجمل محلها الرفع وأخرى محلها النصب. ينظر: معاني القرآن 2: 195 و333 و388 وهو مسبوق من قبل الفراء. ينظر: معاني القرآن 2: 195 و333و388

(3) ومن المفيد أن نشير إلى أن الجمل التي لها محل من الإعراب مختلف في عددها بين النحاة، وإن لم نكن معنيين الآن ببيان معالم هذا الخلاف، فقد نص عبدالقاهر الجرجاني وابن الخشاب على أنها ست جمل، ثلاث منها خبرية، وذكر السمين الحلبي أنها أربع جمل لا تزيد على ذلك - وإن توهم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ والصلة والمعترضة والمفسرة، وذكر ابن هشام أن نحاة جعلوها سبعاً، ثم صوّب ذلك بأن جعلها تسعًا، ووصل عددها عند أبي حيان إلى اثنين وأربعين قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه. ينظر: المرتجل في شرح الجمل، ص340-346 والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 1: 124 والمغني، ص538 و558 والأشباه والنظائر في النحو 2: 26-30 والجامع لإعراب جمل القرآن، ص27-33

(4) المقتضب 4: 128

ومن ذلك أيضاً "وذلك أن قولك: زيد مررت به، ابتداء وخبر، ومررت به في موضع قولك: (منطلقٌ) إذا قلت: زيد منطلقٌ" [1] والمُبَرِّد يدلل إجرائيا على وقوع الجملة موقع المفرد، إذ وقعت الجملة الفعلية موقع المفرد المرفوع (منطلقٌ)، فلها محله.

والجملة التي وقعت خبرا للحرف المشبه بالفعل محلها الرفع أيضا. قال المُبَرِّد: "ومن هذه الحروف (لعل) تقول: لعل زيدا يقوم، و(لعل) حرف جاء لمعنى مشبه بالفعل كأن معناه التوقّع لمحبوب أو مكروه ... والخبر يكون اسما لأنها بمنزلة (إن) ويكون فعلا وظرفا كما يكون في (إن)" [2] فخبر (لعل) جملة فعلية (يقوم)، وقد ذكر المُبَرِّد أن خبر (إن) وأخواتها يكون اسما أو فعلا أو ظرفا، وإنما مراده هنا بالفعل الجملة الفعلية.

وتحدث المُبَرِّد عن خبر الأحرف المشبهة بالفعل حينما يقع جملة فعلها ناقص. قال: "ونقول: إنَّ زيدًا كان منطلقاً، نصبت (زيدا) بـ (إنَّ) وجعلت ضميره في كان، وكان وما عملت فيه في موضع خبر إن" [3] فجملة كان واسمها المستتر وخبرها في محل رفع خبر إنَّ.

وصرّح المُبَرِّد بأنّ جملة خبر كان موضعها النصب، إذ قال: "واعلم أنك إذا قلت: كان زيد أبوه منطلق، أن أباه ومنطلقا في موضع نصب، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها، وكذلك: كان زيد يقوم يا فتى؛ لأنه فعل وفاعل، فهو كالابتداء والخبر، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال" [4] فموضع جملة الفعل (يقوم والفاعل المستتر) كموضع جملة الابتداء والخبر (أبوه منطلق)، في موضع خبر كان، وكلتا الجملتين موضعها النصب، لأن خبر (كان) منصوب. [5]

وأشار المُبَرِّد إلى أن خبر (كاد) لا يكون إلا فعلا. قال: "وكذلك (مِن بَعْدِ مَا كادَ يزِيغُ قُلُوبُ فَرِيق مِنْهُم) [6] فلا تذكر خبرها إلا فعلا لأنها لمقاربة الفعل

(1) المقتضب 4: 328 وينظر: 1: 47 و2: 2 و299 و3: 57 و262 و4: 103 و116 و133 و135 و156 و279 و328
(2) المقتضب 3: 73
(3) المقتضب 4: 116
(4) المقتضب 3: 263
(5) يقول في موضع آخر: "ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق، فموضعه نصب، فإن قلت: (منطلقا) لم يكن إلا نصبا" المقتضب 3: 70
(6) سورة التوبة الآية 117

في ذاته"[1] وغنيٌّ عن التذكير أنّ مقصود المُبَرِّد بقوله (فعلا) إنما هو الجملة الفعلية.

على أن المُبَرِّد يذكر أن الفعل (عسى) من أفعال المقاربة، وهذا خلاف المشهور عن الفعل إذ هو من أفعال الرجاء لا المقاربة. قال: "هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة، وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في المقاربة، فمن تلك الأفعال(عسى) وهي لمقاربة الفعل وقد تكون إيجابا ... اعلم أنه لا بد لها من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، وخبرها مصدر لأنها لمقاربته، والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق، وعسيت أن أقوم، أي دنوت من ذلك وقاربته بالنية و أن أقوم في معنى القيام" [2] واللافت للانتباه في ظاهر نص المُبَرِّد أن قال بعد بفاعل ومفعول لـ عسى، لكن الذي يرجحه محقق المقتضب أن المُبَرِّد وسيبويه من قبل يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها، وإن أطلقا على معمولي عسى فاعلا ومفعولا، فإن ذلك لا يعني أنهما يعربان خبرها مفعولا به، لكنه تفسير معنى لا تفسير إعراب.[3]

أحكام جملة الخبر:

أ. أن تكون خبرية

وللمبرّد كلام يمكن أن نفهمه على أنه يشترط فيه لجملة الخبر أن تكون جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب. قال: "هذا باب الابتداء، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)[4] اعلم أن هذا الباب عبرة لكل كلام، وهو خبر، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب"[5] فالمُبَرِّد تحدّث عن باب الابتداء، والحديث عن الابتداء يقتضي الحديث عن المبتدأ والخبر؛ لأنهما كالفعل والفاعل،[6] فهما متلازمان متكاملان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ومن ثَمَّ

(1) المقتضب 3: 75
(2) المقتضب 3: 68
(3) ينظر: حاشية المحقق (2) المقتضب 3: 68-69، وفي (عسى) خلاف بين النحاة، وخلاصة الخلاف فيها ما يلي: 1. أنها فعل تام متعدٍ 2. أنها فعل تام لازم 3.أنها فعل ناقص 4. أنها حرف إذا اتصلت بالضمير المنصوب. ينظر: المغني، ص201-202 وربما يكون من قال إنّ (عسى) فعل تام متعدٍّ قد استوحى رأيه من كلام المبرد هذا، وإن لم يكن كلام المبرد خالص الدلالة على ذلك. ينظر: المغني، ص201-202
(4) المقصود بـ (الألف واللام) أي: المشتق المحلى بالألف واللام، أو الموصول بأل.
(5) المقتضب 3: 89
(6) ينظر: المقتضب 3: 123 و128 و177

وصف المُبَرِّد هذا الباب بأنه خبر (الذي هو قسيم الإنشاء)، فكأنّ هذا الوصف دلالة على أن الأصل في جملة الخبر أن تكون خبرا يحتمل الصدق والكذب، لكن للمبرد إيماءة خفية إلى أن هذه الجملة يمكن ألاّ تكون خبرية. إذ قال في معرض حديثه عن موضع الفاعل من الفعل: "ومن ذلك أنك تقول: عبد الله هل قام؟ يقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، ومن ذلك أنك تقول: ذهب أخواك، ثم تقول أخواك ذهبا فلو كان الفعل عاملا كعمله مقدما لكان موحدا وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعا للضمير كان أو خافضا أو ناصبا فقولك: عبد الله قائم بمنزلة قولك عبد الله ضربته وزيد مررت به"[1] وليس وجه الإحالة عند المُبَرِّد أن تكون الجملة خبرًا، بل الإحالة أن يكون (عبدالله) فاعلا للفعل (قام)، في قوله: عبدُالله هل قام؟ لأنَّ عبدالله مبتدأ، والفعل وفاعله في موضع الخبر، وسواء في ذلك أكان الرابط ضميرًا مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا.

علماً أنّ سيبويه أجاز وقوع الخبر إنشاءً خلافا للأصل، وتحدث عن ذلك في غير موضع وخصص له باباً، إذ قال: "هذا باب منَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنّك تبتدئه لتُنبَّهَ المخاطَبَ ثم تَستفهم بعدَ ذلك وذلك قولك: زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه؟ وعبدُ الله هل لقيتَه؟ وعمروٌ هلاّ لِقيتَه؟ وكذلك سائرُ حروف الاستفهام فالعاملُ فيه الابتداءُ... فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره فإن قلتَ: زيدٌ كم مّرةً رأيتَ؟ فهو ضعيفٌ إلاّ أن تُدْخِلَ الهاءَ كما ضَعُفَ في قوله: كلُّه لم أَصنَعِ" [2] فالأصل في الخبر أن يكون كلاما خبريا، لكنه يأتي إنشاءً خلافا للأصل.

ب. ضرورة وجود الرابط في جملة الخبر

أشار المُبَرِّد إلى أن جملة الخبر لابدّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ.[3] قال: "فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال، ونظير ذلك: زيدٌ يذهب غلامُه، وزيدٌ أبوه قائمٌ، وزيدٌ قام عمرٌو إليه، ولو قلت: زيدٌ قام عمرٌو، لم يجز؛ لأنك ذكرت اسما ولم تخبر عنه بشيء، وإنما خبرت عن غيره فإذا قلت: عبدُ الله قام، فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل

(1) المقتضب 4: 128
(2) الكتاب 1: 127 ولذلك نظائره في الكتاب. ينظر: 1: 139 و147 و157 وينظر: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ص99
(3) الرابط أربعة أنواع: الأصل فيها الضمير ثم اسم الإشارة ثم تكرير لفظ المبتدأ ثم العموم. ينظر: شرح قطر الندى ص 119 ولكنه إذا كان معلوما يستغنى عن ذكره كقولك: السمن منوان بدرهم. ينظر: المفصل، الزمخشري، تح: علي بو ملحم، ط1: مكتبة الهلال، بيروت 1993م ص44

...وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعا للضمير كان أو خافضا أو ناصبا، فقولك: عبد الله قائمٌ، بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به"[1] فالخبر إذا كان غير المبتدأ في المعنى فلا بد له من عائد يعود إليه، وقد يكون العائد ضميرا مستترا، فهو كالمذكور. قال: "واعلم أن الفعل يتضمن الضمير، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير، وإن جرى لمن ليس هو له خبرا أو نعتا أو حالا أو صلة - لم يكن بد من إظهار الفاعل ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه وعمرو تضربه، فإن وضعت في موضع تضربه ضاربه – قلت: زيد ضاربه أنا، عمرو ضاربه أنت، لأن الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على نفسه "[2] فالضمير قد يستتر في الفعل، لأن الفعل يتضمن الضمير، أما الاسم فلا يتضمنه، ولذلك لابد من إظهاره.

وكأن المُبَرِّد لم يجز الحذف، إذ تحدث عن حذف الضمير الرابط إذا كان ضمير نصب فجعله قبيحا، وذلك في مناقشته لضعف قولهم: إنَّ زيدًا كان منطلقٌ، فضعَّف هذا القول وقبّحه من وجهين: "أحدهما: حذف هذه الهاء. كقولك: إنَّ زيدًا ضرَب عمرٌو، وليس هذا من مواضع حذفها... وقبحها من الجهة الأخرى أنك تجعل منطلقا هو الاسم وهو نكرة وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة "[3] فالمُبَرِّد أجاز حذف ضمير النصب العائد في جملة الصلة، على أنه لم يجز حذف الضمير الرابط المنصوب في جملة الخبر.

الجملة الكبرى والجملة الصغرى

نجد في نصوص المُبَرِّد تمثيلا لما سمِّي فيما بعد (الجملة الكبرى والجملة الصغرى) دون المصطلح، وذلك عند حديثه عن الخبر الجملة، إذ يأتي في الكلام مبتدأ وبعده مبتدأ وبعده مبتدأ وخبر، فتكون الجملة الأخيرة المكونة من مبتدأ وخبر خبرًا للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره الجملة خبر للمبتدأ الأول، وبهذا الفهم للجملة ومحلها، تكون هذه الإشارة إشارة إلى الجملة الكبرى والجملة الصغرى. [4] ومن ذلك قوله: "فإذا قلت: عبد الله جاريتك أبوها ضارب فالجارية

(1) المقتضب 4: 128
(2) المقتضب 3: 93
(3) المقتضب 4: 119
(4) ويمكن القول بتعبير آخر: إن مفهوم الجملتين الصغرى والكبرى موجود، لكن المصطلح مفقود، وربما كان المصطلح الدال على هاتين الجملتين متأخرا في الظهور نسبيا، حتى استخدمه ابن مضاء القرطبي ومن تلاه. ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء، تح: شوقي ضيف. ط ثانية القاهرة 1982،ص 116 والبناء الصرفي والتركيب النحوي في النقائض، فاروق مهنا، أطروحة دكتوراه، جامعة المنيا، ص 308

ابتداء وأبوها ابتداء ثان وضـــارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله" (1)

فمثاله: عبد الله جاريتك أبوها ضـــارب، جملة كبرى خبره جملة [جاريتك أبوها ضـــارب] وجملة الخبر جملة كبرى بالنسـبة إلى خبرها لأنه جملة [أبوها ضارب].

ويتضح مما سبق أن المُبَرِّد نص على جملة الخبر، وعلى رفعها محلا في بابي المبتدأ وإنَّ، ونصـــبها محلا في باب (كان وكاد)، واشـــترط لها الضـــمير رابطا، ومثّل للجملتين الكبرى والصـغرى، وله كلام يُفهم منه أنه اشـترط لجملة الخبر أن تكون خبرية.

2. الجملة الحالية

الجملة الحالية من الجمل التي لها محل من الإعراب، ومحلها النصب، ووظيفة الحال في الجملة أن تبين هيئة صاحبها وقت حدوث الفعل "والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول(2) أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفةً متصفة(3) غير ملازمة"(4) وقد ذكر المُبَرّد أن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. إذ قال: "والأفعال مع فاعليها جمل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة؛ لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله ألا ترى أنك تقول: مررت برجل يضرب زيداً، كما تقول: مررت برجل ضارب زيدا، وتقول: مررت بعبد الله يبني داره، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنه حال كما تقول مررت بعبد الله بانيا داره"(5) فجملة (الفعل يبني والفاعل المستتر فيه) جملة في محل نصب على الحال.

ضرورة وجود الرابط في جملة الحال:

(1) المقتضب 4: 156

(2) هذا الكلام يوحي بأن الحال لا تكون إلا من الفاعل والمفعول به، لكنها تكون من غير ذلك، فقد تكون الحال من المبتدأ.

(3) هذا هو الأصـــل في الحال، لكنها قد تكون من صـــاحبها على وجه اللزوم، نحو قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، فأطول حال، على الرغم من أنها صـــفة ملازمة لصـــاحبها. ينظر: المغني، ص 605

(4) الأصول 1: 213

(5) المقتضب 4: 123

ولا بد لجملة الحال من رابط،[1] يرجع إلى صـــاحب الحال، وقد أشـــار المُبَرّد إلى الرابط عندما تحدث عن الحال الجملة، إذ قال: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضـعت في موضـع رجل معرفة لكانت الجملة في موضـــع حال فعلى هذا تجري الجمل، وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف، وإن علقته به فجيد، وإذا كان الثاني لا شيء فيه يرجع إلى الأول فلا بد من حرف العطف وذلك قولك: مررت برجل زيدٌ خير منه، وجاءني عبد الله أبوه يكلمه، وإن شئت قلت: وزيد خير منه وأبوه يكلمه بالواو، وهي حرف عطف، فأما إذا قلت مررت بزيد عمرو في الدار فهو محال إلا على قطع خبر واســـتئناف آخر، فإن جعلته كلاما واحدا قلت: مررت بزيد وعمرو في الدار، وهذه الواو التي يسـميها النحويون واو الابتداء ومعناها إذ، ومثل ذلك قوله: (يَغْشَـى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُـهُمْ)[2] والمعنى والله أعلم: إذ طائفة في هذه الحال"[3] واللافت للانتباه في هذا النص أن المُبَرّد يشترط الضمير رابطًا لجملة الحال بصاحبها، فإن لم يوجد في الضمير العائد، اشـترط واو الحال رابطاً، ولكنه أطلق عليها واو العطف،[4] وفي النص إشـارة أيضاً إلى أنّ صاحب الحال معرفة.

وأشـار المُبَرّد إلى أن الفعل الماضـي لا يقع في موضـع الحال. قال: "ولو قلت: إنَّ أفضـلَهم الضـاربُ أخاه كانَ زيدًا، ترفع الضـارب على أن تجعل كان صـفة للأخ لم يجز لأن الأخ معرفة والأفعال مع فاعليها جمل وإنما تكون الجمل صـفات للنكرة وحالات للمعرفة ... ولكن لو قلت في هذه المسـألة: إنَّ أفضـلَهم الضـــاربُ أخًا له، كان جيدا أن تصـــفه بـــــ(كان) إذا جعلته نكرة، فإن قلت: فأجر(كان) بعد المعرفة وأجعلها حالا لها، فإن ذلك قبيح، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه، وفَعَلَ لما مضى، فلا يقع في

(1) والرابطُ إمّا الضـميرُ وحدَهُ، كقوله تعالى {وجاءُوا أَباهم عِشـاءً يبكونَ}. وإمّا الواوُ فقط، كقوله سبحانهُ: {لَئِنْ أكلَهُ الذئبُ ونحنُ عصبةٌ} وإمّا الواو والضميرُ معاً، كقوله تعالى {خرجوا من ديارهم وهم أُلوفٌ}. ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ابن الصايغ (ت:720هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ط1: السعودية 2004م. ص391

(2) سورة آل عمران الآية 154

(3) المقتضب 4: 125

(4) يُطلق على واو الحال غير اسم، إذ ذكر ابن هشام - بعدما سماها (واو الحال) - أنها تسمى أيضاً واو الابتداء، قال: ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ إذ ولا يريدون أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق. ينظر: المغني، ص 470-471، أما المرادي فقد سماها واو الحال وجعل الخلاف في واو الاستئناف فقال: واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها، في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب. الجنى الداني في حروف المعاني ابن أُمّ قَاسِم المرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1: دار الكتب العلمية، بيروت 1992م، ص 163

معنى الحال"[1] ولنا أن نفهم من كلام المُبَرِّد أنه يمنع أن تكون الجملة الحالية فعلية فعلها ماض، والدليل على ذلك أنه قبيح عنده، لكنه على قبحه جائز عند الأخفش، فلو كان جائزا عند المُبَرِّد لذكر ولم ينسب الجواز إلى الأخفش فقط.

والخلاصة أن المُبَرِّد جعل الجملة نكرة ــ كما هو سائد لدى النحاة ــ وهي لذلك صفة بعد النكرات وحال بعد المعارف، ومحلها النصب، وجملة الحال كجملة الخبر تحتاج إلى رابط، إما الضمير وإما الواو، وقد يجتمعان، وهو الأجود، وله كلام يفهم من أنه منع أن تكون جملة الحال فعلية فعلها ماض،[2] ولم أقف على كونها خبرية.

3. الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به

صرّح المُبَرِّد بجملة المفعول به، وقال بمحلها، وهو النصب، وتقع هذه الجملة بعد الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وبعد فعل قلبي معلق، وبعد فعل القول أو ما في معناه، وأشار المُبَرِّد إلى جملة المفعول به في غير موضع، ومن ذلك عند حديثه عن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. قال: " اعلم أن باب (كان) وباب (علمت وظننت) داخلة كلها على الابتداء وخبره، فكل ما صلح في الابتداء صلح في هذه الأبواب وما امتنع هناك امتنع هنا "[3] أجاز المُبَرِّد لمفعولي ظنَّ وعلم كل ما جاز في المبتدأ والخبر، لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل.

ولا بد في هذه الأفعال من المفعول الثاني لأنه بمنزلة الخبر الذي لا يستغني عنه المبتدأ، فإذا بدأت بالمفعول الأول فلا بد من الثاني. قال: " فإذا قلت: ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه زيد منطلق في ظني، فكما لا بد للابتداء من خبر كان لابد من مفعولها الثاني، لأنه خبر الابتداء وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشكّ"[4]

(1) المقتضب 4: 123

(2) ذكر الدكتور أيمن الشوا في دراسته لملامح الجملة عند المبرد أن الجملة الحالية يقبح وقوعها جملة فعلية فعلها ماض من دون (قد) وأحال إلى المقتضب 4: 120 و122 و123 و124 فلم أهتدِ إلى ما نُسب إلى المبرد، فكلام المبرد على إطلاقه في الجملة الفعلية التي فعلها ماض دون الإشارة إلى (قد)، بيد أن في هذه الصفحات حاشيةً للمحقق وضع فيها رأي الأخفش وثعلب وغيرهما. ينظر: مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية: أيمن عبد الرزاق الشوا، ط1: دار اقرأ، دمشق2006م، ص115

(3) المقتضب 4: 317

(4) المقتضب 3: 95

ولما كان الخبر يأتي مفردًا وجملة، فالمفعول الثاني لهذه الأفعال يأتي مفردًا وجملة. قال: "ورفعت أخاه بالابتداء وجعلت غلامه خبره، وهما جميعا في موضع المفعول الثاني لـ علم"(1)

وتقع هذه الجملة بعد فعل قلبي معلق، وقد تحدث المُبَرِّد عن تعليق هذه الأفعال، إذا دخلت على الاستفهام أو ما شابهه مما لا يعمل فيه ما قبله، سمى تعليقها عن العمل إلغاء، دون أن يتطرّق إلى أنّ الجملة المعلق عنها في موقع المفعول به. إذ قال: "ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا (لنعلم أيُّ الحزبين)(2) (ولقد علموا لَمَن اشتراه)(3) لأن هذه اللام تفصل ما بعدها مما قبلها، تقول: علمت لزيدٌ خير منك"(4) وهذه الجملة المعلقة موضعها النصب معمولة للفعل، لكن المُبَرِّد لم يشر إلى محلها.

وذكر المُبَرِّد أنّ (أنّ) وما في صلتها يغني عن المفعول الثاني. قال: "فإذا قلت: ظننت أنّ زيدا منطلق، لم تحتج إلى مفعول ثان، لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة لأن المعنى ظننت انطلاقا من زيد، فلذلك استغنيت"(5) فالمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها سدّ مسدّ المفعولين، وإنما اقتصر المُبَرِّد في قوله على عدم الاحتياج إلى المفعول الثاني، لأنه بمنزلة الخبر فلا يتم الكلام إلا به.

ومن الجمل التي تقع في موقع المفعول به الجملة المحكية بالقول، وقد صرّح المُبَرِّد بأن الجملة محكية، لكنه لم يذكر لها محلا. قال المُبَرِّد: "إنما تحكى الجمل نحو: قلت: زيدٌ منطلقٌ، لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، وكذلك: قرأت الحمدُ لله رب العالمين، ورأيت على خاتمه اللهُ أكبرُ"(6) فالفعل (قلت) عمل في محل جملة (زيدٌ منطلقٌ) لا في لفظها، أما اللفظ فقد عملت فيه عوامل أخرى، هي عوامل الابتداء والخبر.

(1) المقتضب 4: 59
(2) سورة الكهف الآية 12
(3) سورة البقرة الآية 102
(4) المقتضب 3: 297
(5) المقتضب 2: 341
(6) المقتضب 2: 310

وقد أجاز المُبَرِّد الحكاية بغير فعل القول، كـ وجد وقرأ وكتب، ومن ذلك قوله: "وقال الآخر:[1]

وَجَدْنَا في كِتاب بني تميمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بالرَّكْضِ المُعارُ

فلم يجز في هذا إلا الحكاية؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل، فـــــ أَحقُّ الخيل رفع بالابتداء والمعار خبره، فهذا بمنزلة الفعل والفاعل... وعلى هذا تقول: قرأت الحمد لله رب العالمين، لا يجوز إلا ذلك؛ لأنه حكى كيف قرأ؟ وكل عامل ومعمول فيه هذا ســـبيلهما، وتقول: قرأت على خاتمه الحمدُ لله، وقرأت على فصه زيدٌ منطلقٌ، وتقول: رأيت على فصه الأسدَ رابضًا؛ لأنك لم تر هذا مكتوبا إنما رأيت صـورة فأعملت فيها الفعل"[2] فموقع الجملة المحكية موقع المفعول به معمولة لفعل الحكاية إن كان قولا أو غيره، والدليل على ذلك أنه لمّا استبدل الفعل رأيت بفعل الحكاية وما جرى مجراه، أعمل الفعل فنصب فقال: رأيت على فصه الأسدَ رابضاً.

ومما تقدّم نجد أن المُبَرِّد صـــرّح بذكر جملة المفعول به بعد أفعال الظن واليقين، وأشار إلى الجملة المعلقة وسمَّى التعليق إلغاءً، وذكر حكاية الجمل.

4. الجملة الواقعة في محل جر بالإضافة

تحدث المُبَرِّد عن الجملة المضاف إليها في غير موضع، وصرّح بذكرها في معرض حديثه عن إضـافة أسـماء الزمان إلى الجمل، وتقع الجملة المضـاف إليها في مواضـع، منها أن تكون بعد أسـماء الزمان، لأن بعض أسـماء الزمان تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية والجملة الاسمية، كـ (إذ)، و يضاف بعضها إلى الجملة الفعلية كـــــ(إذا). قال المُبَرِّد في (باب إضـافة الأزمنة إلى الجمل): "اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضـــاف إلى الفعل والفاعل، وإلى الابتداء والخبر، كما يكون ذلك في (إذ) وذلك قولك: جئتك إذ قام زيد، وجئتك إذ زيد في الدار، فعلى هذا تقول: جئتك يوم زيد في الدار، وجئتك حين قام زيد، وإن كان الظرف في معنى (إذا) لم يجز أن يضاف إلا إلى الأفعال، كما كان ذلك في إذا ألا ترى أنك تقول آتيك إذا قام زيد وإذا طلعت الشمس ولا يجوز آتيك إذا زيد منطلق لأن إذا فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء إلا بالفعل،

(1) من أبيات ســيبويه، وهو لبشـــر بن أبي خازم. ينظر: الكتاب 3: 327 وديوان بشـــر ص75 والخزانة 9: 168

(2) المقتضب 4: 10-11

تقول: إذا أعطيتني أكرمتك وإذا قدم زيد أتيتك و(إذ) إنما تضـــاف إلى فعل وفاعل، أو ابتداء وخبر، فإذا أضيفت إلى الفعل قدم وإذا أضيفت إلى الابتداء قدم ولم يكن الخبر إلا اسـما أو فعلا مما يضـــارع الأسـماء"[1] فإضـــافة (إذ) إلى الجملتين الفعلية والاسمية، وإضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية فحسب؛ لما في (إذا) من معنى الشرط.

وتقع الجملة المضـاف إليها بعد بعض أسـماء المكان المبهم كـــ(حيث)، وتضـاف (حيث) إلى الجملتين الاسـمية والفعلية. قال المُبَرِّد: "وحيث اسـم من أسماء المكان مبهم يفسره ما يضاف إليه فحيث في المكان كحين في الزمان فلما ضـــارعتها أضـــيفت إلى الجمل وهي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل"[2] فـ حيث من الألفاظ الملازمة للإضـافة إلى الجمل، وتضـاف إلى الجملتين الاسـمية والفعلية.

ويتضح مما سبق أن المُبَرِّد قال بالجملة المضاف إليها، لكنه لم يذكر فيها أن محلها أو موضـــعها الجر، وربما كان ترك ذلك لأنه من مســـلَّمات النحو، فالمضـاف إليه مجرور، وهو علم على الجر في الأسـماء، على أننا لم نقف عند المُبَرِّد إلا على بعض الألفاظ التي تختص بالإضـافة إلى الجمل كـــ (إذا، وإذ، وحيث) وتضـــاف الأولى إلى الجملة الفعلية، وتضـــاف الأخريان إلى الجملتين الاسمية والفعلية.

5. جملة جواب الشرط

تحدّث المُبَرِّد عن الجزاء، وأكّد استحقاقه للجواب، وصرّح بذكره في غير موضـــع، ويبدو أن المُبَرِّد يســـتخدم الجزاء للدلالة على الشـــرط الجازم غالبا، والأصـل في الجزاء أن يكون بالفعل؛ لأن الفعل أوجب. قال: "فأصـل الجزاء أن تكون أفعاله مضـــارعة لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضـــارع فإذا قلت: إن تأتني آتك فتأتني مجزومة بإن وآتك مجزومة بإن وتأتني... وأما الفاء فقولك: إن تأتني فأنا لك شـــاكر، وإن تقمْ فهو خير لك، وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضـــية في الجزاء على معنى المســـتقبلية، لأن الشـــرط لا يقع إلا على فعل لم يقع فتكون مواضـــعها مجزومة "[3] والملاحظ في هذا النص أن المُبَرِّد، تحدّث عن إنْ الشرطية الجازمة، وذكر أن فعلي الشرط والجواب مجزومان بـــ إنْ، وأشار إلى

(1) المقتضب 4: 347- 348 وينظر: 3: 177
(2) المقتضب 2: 54 وينظر: 3: 175 و4: 339 و346
(3) المقتضب 2: 49-50

أن الأصل في الأفعال التي يدخل عليها الجزاء أن تكون مضارعة، لأن الجزاء يعربها فيجزمها، والإعراب لا يكون إلا بالمضارع، فإن لم يكن الجواب فعلا ممكنا جزمه، فإنه في محل جزم، كالجواب الذي يكون بالفاء، في قوله: إن تأتني فأنا لك شاكر.

ويبين المُبَرِّد بجلاء تام أن محل جواب الجزاء هو الجزم. قال في معرض حديثه عن الضرورة: "وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو (إن تأتني آتيك) و(أنت ظالم إن تأتني)، لأنها قد جزمت ولأن الجزاء في موضعه فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلا في الشعر فأما إن تأتني أتيتك فإن بعضهم قد يجيزه في غير الشعر كما أجازوا إن أتيتني آتك" (1) فجواب الجزاء على حد قول المُبَرِّد والبصريين إذا جاء في موضعه فلا يكون إلا مضارعا مجزوما أو بالفاء، وفي هذا إشارة إلى أن الجواب حينما يكون بالفاء فهو في موضع الفعل المجزوم.

ويبين في موضع آخر أن أصل الجواب أن يكون بالفعل والفاء داخلة عليه. قال: "هذا باب مسائل المجازاة وما يجوز فيها وما يمتنع منها تقول: إن تأتني آتك وإن تأتني فلك درهم هذا وجه الجزاء وموضعه كما قال عز وجل: (إِنْ يَنتَهوا يُغفَرْ لهُمْ ما قدْ سَلَفَ وإنْ يَعودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأوّلين)(2) فالأصل في الجواب الفعل، والفاء داخلة عليه لأنها تؤدي معناه لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود"(3) فالأصل في جملة جواب الشرط أن تكون جملة فعلية غير مقترنة بالفاء أو جملة اسمية مقترنة بالفاء، والمثال الذي مثّل المُبَرِّد يجعل جملة الجواب هذه من الجمل التي لها محل من الإعراب.

ويجوز أن يقترن الجواب بـ إذا بدلا من الفاء. قال: " وتكون جوابا للجزاء كالفاء قال الله عز وجل: (وإنْ تُصِبهُمْ سيِّئةٌ بما قَدَمَتْ أيْديهِمْ إذا هُمْ يَقنَطون)(4) لأن معناها قنطوا كما أن قولك:إن تأتني فلك درهم، إنما معناه أعطك درهما"(5)

ويجوز أن تضمر الفاء ضرورة فتقدَّر(6) عند المُبَرِّد وابن السراج؛ لأن الجواب جاء في موضعه فلا يجوز أن يُقدر مؤخرا من تقديم. يقول: " تقول

(1) المقتضب 2: 71
(2) سورة الأنفال الآية 38
(3) المقتضب 2: 59
(4) سورة الروم الآية 36
(5) المقتضب 2: 58
(6) أما عند سيبويه فالتقدير على تقديم الجملة الاسمية إن كان مبتدؤها مذكورا أو مقدرا، ويكون عندها الجواب محذوفا لقرينة، وأجاز أن يكون على إضمار الفاء. ينظر: الكتاب 3: 66-68 والمغني، ص552

أعجبني الضارب زيدا لأن الألف واللام للأسماء فلا يليان ضرب لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال فمن ذلك قول زهير:[1]

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فقوله يقول على إرادة الفاء على ما ذكرت لك ومن ذلك قوله عز وجل: (وأمّا إنْ كَانَ مِنْ أصحابِ اليَمينِ فَسَلامٌ لَكَ مِنْ أصْحابِ اليَمينِ)[2] الفاء لا بد منها في جواب أما فقد صارت ها هنا جوابا لها والفاء وما بعدها يسدان مسد جواب إنْ" [3] فالجواب في الآية الكريمة لم يأتِ فعلا لكن الفاء وما بعدها سدت مسد الجواب .

ومن ذلك ما أورده ابن السراج في أصوله ويبين فيه مذهبه ومذهب المُبَرِّد في مثل ما سبق. قال ابن السراج: "والذي عند أبي العباس وعندي فيه وفي مثاله أنه على إضمار الفاء لا غير لأن الجواب في موضعه، فلا يجوز أن تنوي به غير موضعه إذ وجد له تأويل ومثله: [4]

يَا أَقْرَعُ بن حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فهذا على ما ذكرت لك وكذلك قوله: [5]

فقلتُ: تحمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنَّها مطبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يضيرُها

أراد: لا يضيرُها من يأتِها، وإنَّك تُصرَعُ إنْ يصرعْ أخوكَ عند سيبويه، وهو عندنا على إضمار الفاء" [6]

(1) ينظر: الديوان ص153 والخزانة 9: 48
(2) سورة الواقعة الآيتان 90-91
(3) المقتضب 2: 70
(4) البيت منسوب في الكتاب إلى جرير بن عبد الله البجلي. ينظر: الخزانة 9: 48
(5) البيت منسوب في الكتاب إلى أبي ذؤيب الهذلي. وهو يصف قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها. ينظر: الكتاب 3: 70 والأصول 2: 193 أشعار الهذليين 1: 154
(6) الأصول 3: 462

فجملة جواب الشرط واجبة الاقتران بالفاء، ولذلك فهي مقدرة عند المُبَرِّد، والمقدّر كالمذكور.[1]

6. الجملة الوصفية

استقر لدى النحاة أن الجملة نكرة لدواعٍ متعددة،[2] ولأن الصفة تقتضي موافقة الموصوف في التعريف والتنكير، وفي أشياء أخرى منها الإعراب، فإن الجمل بعد النكرات صفات، وهي تابعة لموصوفها إعرابا، وقد ذكر المُبَرِّد هذه القاعدة المشتهرة بقوله: "والأفعال مع فاعليها جمل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة؛ لأن يفعل إنما هو مضارع فاعل، فهو نكرة مثله، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل يضرب زيداً، كما تقول: مررت برجل ضارب زيدا"[3] فالجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف حالات.

وحينما تحدّث المُبَرِّد عن منع أفعل من الصرف شبهه بالفعل فكلاهما يقع نعتا. قال: "والثاني أنه نعت، كما أن الفعل نعت، ألا ترى أنك تقول مررت برجل يقوم"[4] فالفعل (يقوم) وفاعله وقعا نعتا لـ رجلٍ.

وأشار المُبَرِّد إلى أن جملة الصفة تشبه جملة الحال وجملة الخبر في احتياجها إلى الضمير العائد. قال: "ولو قلت كان عبد الله زيد ضاربه فجعلت الضارب زيدا كان جيدا فإن جعلت الضارب عبد الله قلت ضاربه هو لأن ضاربا اسم فإذا جرى صفة أو حالا أو خبرا لغير من هو له فلا بد من إظهار الفاعل والخبر فيه"[5]

والأصل في جملة الصفة أن تكون خبرية كجملة الخبر والحال، وجوَّز بعض النحاة وقوعها إنشائية، والذي وقفنا عليه عند المُبَرِّد أنه لم يجوز أن تكون جملة الصفة جملة إنشائية. إذ قال: "وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع

(1) في هذه المسألة غير رأي، فتخريج المبرد على أن الجواب بالفاء، وهي مضمرة مقدّرة، وسيبويه يزعم أنه ليس بجواب، إنما هو دالٌّ على الجواب والذيةُ به التقديمُ . وفي البيت تخريجٌ آخر وهو أن يكون « يصرعُ » المرفوعُ خبراً ل « إنك » والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُه ما دَلَّ عليه قوله « إنك تُصْرَعُ » كقوله : { وَإِنَّا إِن شَاءَ الله لَمُهْتَدُونَ } [البقرة : 70] وخَرَّجه الزمخشري على التوهَّم. ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم دمشق د.ت 4: 43-44

(2) لأن الجملة تقع خبرا وحالا وصفة للنكرة، وهذه المواقع مواقع النكرة، والأوفق ألاَّ يطلق عليها صفة التنكير ولا التعريف. ينظر: القاعدة النحوية: أحمد عبد العظيم عبد الغني، ط1: دار الثقافة، القاهرة 1990م. ص101-111

(3) المقتضب 4: 123 وينظر: 2: 3 و137 و294 و3: 311 و4: 110و124 و155 و289

(4) المقتضب 3: 311

(5) المقتضب 4: 120

المتمكن لأنها لا تقع موقع المضارع ولا ينعت بها فلذلك سكن آخرها"[1] فأفعال الأمر لا تكون صفة بعد الأسماء النكرات، لأنها لا تضارع الأسماء التي هي الأصل في الوصف.

ونخلص إلى أن جملة الصفة لدى المُبَرِّد كجملة الحال، لكن موصوف هذه نكرة، وصاحب الأخرى معرفة، وأن جملة الصفة تحتاج إلى ضمير رابط، وأنها خبرية.

7. الجملة المعطوفة:

العطف في العربية يقتضي الاشتراك في الحكم، وهذا الاشتراك يقتضي عطف اسم على اسم وفعل على فعل. قال المُبَرِّد: "اعلم أنك لا تعطف اسما على اسم ولا فعلا على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله"[2] واللافت للانتباه في نص المُبَرِّد شيئان: أن العطف يقتضي المثلية، المراد بالمثلية التي أشار إليها المُبَرِّد ــ كما يوحي السياق ــ أي مثله في المحل الإعرابي أي التشريك في الحكم، وأن العطف يكون عطف اسم على اسم، وعطف فعل على فعل، على أن المُبَرِّد ذكر في غير موضع من كتابه، أن الفعل لا بد له من فاعل، فكأن مراده بعطف فعل على فعل، عطف جملة فعلية على جملة فعلية.

ونصّ المُبَرِّد على الجملة المعطوفة على جملة قبلها، ومن ذلك قوله: "وكل جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز، وإن لم يكن منها نحو: جاءني زيد، وانطلق عبد الله وأخوك قائم"[3]

أما الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب فيمكن أن نرى إيماءة لها في حديثه عن بعض حروف العطف، ومن ذلك قوله: "اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الأسماء، تقول: أنت تأتيني، فتكرمُني، وأنا أزورك فأحسنُ إليك، كما تقول: أنا آتيك ثم أكرمُك، وأنا أزورُك وأحسنُ إليك، هذا إذا كان الثاني داخلا فيما يدخل فيه الأول."[4] فجملة (تأتيني) وقعت موقع الخبر لـ أنت، وجملة (تكرمني) معطوفة على جملة (تأتيني) لكن المُبَرِّد لم يذكر

(1) المقتضب 2: 3
(2) المقتضب 4: 387
(3) المقتضب 3: 279
(4) المقتضب 2: 14

ذلك، وإنما هي إشـارة على عطف الفاء للأفعال وللأسـماء، وهذا ما اسـتقرّ عند اللاحقين على أنه عطف جملة على جملة لها محل من الإعراب.

ومثل ذلك قوله في العطف على جملة الشـــرط. قال: "وتقول في الجزاء: من يأتِني فيكرمْني أعطِه، لا يكون إلا ذلك لأن الكلام معطوف على ما قبله، فإن قلت: من يـأتني آتـه فـأكرمـه كـان الجزم الوجـه، والرفع جـائز على القطع على قولك: فأنا أكرمه، ويجوز النصـــب وإن كان قبيحا؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره، وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضـرب: (يُحاسِـبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ)[1] بالجزم والرفع والنصب"[2] ففي قوله: من يأتِني فيكرمْني أعطِه، جملة (يكرمني) معطوفة على جملة (يـأتني)، وهذه محلها الرفع على الخبر، على قول من قال بأن الخبر جملة الشرط، والمُبَرِّد لم يذكر ذلك، لكننا نستخلصه بالاعتماد على نصـه السـابق: "لا تعطف اسـما على اسـم ولا فعلا على فعل في موضع من العربية إلا كان مثله"[3]

ونخلص مما سـبق إلى أن المُبَرِّد نصَّ على عطف الجمل، لكنه لم يفصّـل فيه، بيد أنه جعل العطف مدعاة لمثلية الحكم النحوي.

8. جملة البدل:

تعد جملة البدل من الجمل المختلف فيها عند النحاة،[4] وهي عند القائلين بها من التوابع، فإن كـانـت بـدلا ممـا لـه محـل من الإعراب كـان لهـا محـل من الإعراب، وإن كـانـت بـدلا ممـا لا محـل لـه من الإعراب كـان لا محـل لهـا من الإعراب،[5] والمُبَرِّد قال بإبدال الفعل من الفعل، إذا كان الثاني من معنى الفعل الأول. قال: "ولو جزمت (يكرمك) على البدل لم يصـــلح، إن أبدلته من (تأتِ) لأن (يكرمك) لغيرك، فإن جعلته بدلا من شـيء في الصـلة لم يصـلح لخروجه عنها ولكن لو قلت إن تأتني أعطك أحســن إليك جاز وكان حســنا لأن العطية إحســان فلذلك أبدلته منه ومثل ذلك قوله عز وجل: (وَمَن يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أَثَاماً

(1) سـورة البقرة الآية 284 والأوجه الثلاثة (الرفع والنصـب والجزم) في مثل هذا الموضـع قاعدة مطّردة. قال السمين الحلبي: (وهذه قاعدةٌ مطردةٌ : وهي أنه إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعد فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه هذه الأوجُهُ الثلاثةُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جاز جزمُه ونصبُه وامتنع رفعُه نحو : إن تأتني فَتَزُرْني أو فتزورَني، أو وتزرْني أو وتزورَني). الدرّ المصون 2: 688

(2) المقتضب 2: 22

(3) المقتضب 4: 387

(4) ينظر: مغني اللبيب ص450 وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص144-145

(5) ينظر: معالم التفكير في الجملة، ص130

يُضَاعَفْ لَهُ العذابُ)[1] لأن لقي الأثام هو تضعيف العذاب، وكذلك قول الشاعر [2]

متى تأتِنا تُلمِمْ بِنَا في ديارِنَا تجدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تأجَّجَا

لأن الإتيان إلمام"[3] فالفعل (يضـــاعف) بدلٌ من الفعل (يلقَ) لأنهما في معنى واحد، والفعل (تلمِمْ) بدل من الفعل (تأتِنا) وحديث المُبَرِّد هنا عن جملة البدل ليس حديثا صريحاً، إلا إذا فُهم مراده بإبدال الفعل من الفعل أنه إبدال جملة من جملة، والذي يشجع على هذا الفهم أنَّ المُبَرِّد ذكر في غير موضع أنّ الفعل لا يخلو من فاعل،[4] فالفعل والفاعل بمنزلة شـــيء واحد، لما بينهما من تكامل دلالي معنوي عضـــوي. قال المُبَرِّد: " الفاعل ولا بد لكل فعل من فاعل لأنه لا يكون فعل ولا فاعل فقد صـــار الفعل والفاعل بمنزلة شـــيء واحد إذ كان لا يســتغني كل واحد منهما عن صــاحبه كالابتداء والخبر" [5] فإشــارة المُبَرِّد إلى الفعل هنا تنطوي على إشـــارة إلى الجملة الفعلية، لأن الفعل ملازم للفاعلية، وإبدال المُبَرِّد للفعل من الفعل، ينطوي على قول غير صـــريح بإبدال جملة من جملة.[6]

على أنّ المُبَرِّد لم يذكر نوع البدل في نصه السابق، فهل هو بدل مطابق أم بدل بعض من كلّ أم بدل اشتمال؟ ولم يُلمَح عنده ألهذه الجملة محلٌّ من الإعراب أم لا؟

لكنّ اللافت للانتباه في النص الســـابق قول المُبَرِّد: "(وَمَن يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العذابُ)... وكذلك قول الشاعر: متى تأتِنا تُلمِمْ بِنَا في ديارِنَا"[7] فجملة (يُضـــاعفْ) ليســـت كجملة (تلمِمْ)، لأن الأولى بدل من جملة (يلقَ) التي ليس لها محل من الإعراب؛ لأنها جملة جواب شـــرط جازم غير مقترنة بالفاء،

(1) سورة الفرقان الآية 68
(2) البيت من أبيات سيبويه، وهو لعبيد الله بن الحر. ينظر: الكتاب 1: 446 وخزانة الأدب 9: 90
(3) المقتضب 2: 62-63
(4) المقتضب 3: 68 و113
(5) المقتضـــب 4: 50 ولذلك نظائر . ينظر: 2: 60 و3: 68 و113 و121 و4: 77و 78 و109 و420
(6) في كتاب سيبويه إشارات إلى الجملة المبدلة كإشارة المبرد غير صريحة، ذكرها الدكتور محمد فلفل، وجعلها الأساس لقول من قال بوقوع الجملة بدلاً. ينظر معالم التفكير في الجملة، ص130-131
(7) المقتضب 2: 62-63

أمَّا الأخرى فهي بدلٌ من جملة (تأتِنا) التي وقعت في محل جرّ بالإضـــافة، ولا يبقى بينهما من جامعٍ إلا كون الثانية منهما بدلاً مِمَّا قبلَها وبياناً لها.

النتائج:

صـرّح المُبَرِّد بمصـطلح الجملة، وقسـمها قسـمين: جملة تتكون من مبتدأ وخبر، وجملة تتكون من فعل وفاعل، والقسمان هما ما اصطُلِح عليهما - فيما بعد - الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وصـــرّح المُبَرِّد بمحلية بعض الجمل كجملة الخبر، والجملة الحالية، وجملة الصـــفة واشـــترط لها الرابط، ومثّل للجملة الكبرى والصـــغرى دون إطلاق المصطلح عليهما، وله كلام يفهم منه اشتراطه لكونها خبرية.

واشـترط المُبَرِّد الضـمير العائد في جملة الخبر والصـفة والحال، وقبّح حذفه.

وصـرّح المُبَرِّد بعطف جملة على جملة، ولم يفصـل في نوعيه: التي لها محل والتي لا محل لها.

وصرّح المُبَرِّد بالجملة المضاف إليها بعد أسماء الزمان (إذ وإذا) واسم المكان المبهم (حيث)، ولم نقف له على ألفاظ أخرى مما تلزم إضافتها.

ولدى المُبَرِّد إشارة إلى جملة البدل، ذكرها على أنها إبدال فعل من فعل.

وألمح المُبَرِّد إلماحا إلى محل جملة جواب الشرط الجازم.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم

2. **الأندلســي**، أبو حيان: ارتشــاف الضــرب، تح: محمد رجب عثمان، ط1: الخانجي القاهرة1998م.

3. **الأنصــاري**، ابن هشــام: مغني اللبيب، تح: مازن المبارك وعلي حمد الله، ط: دار الفكر، بيروت.

4. **الزمخشـري**، جار الله: المفصـل، تح: علي بو ملحم، ط1: مكتبة الهلال- بيروت- 1993م

5. **ابن السـراج**: الأصـول في النحو، تح: عبد الحسـين الفتلي ط3: مؤسـسـة الرسالة، بيروت 1988م

6. **السمين الحلبي**، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم دمشق.

7. **سيبويه**: الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت.

8. **السيوطي**، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، ط: دار الكتب العلمية، بيروت

9. **الشوا**، أيمن عبد الرزاق: الجامع لإعراب جمل القرآن، ط1: دار الفيحاء، بيروت 2000م

10. **الشـوا**، أيمن عبد الرزاق: مبادئ أسـاسـية في فهم الجملة العربية: ، ط1: دار اقرأ، دمشق2006م

11. **ابن الصايغ**: اللمحة في شرح الملحة: (ت:720هـــ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ط1: السعودية 2004م.

12. **عبد الغني**، أحمد عبد العظيم: القاعدة النحوية: ، ط1: دار الثقافة، القاهرة 1990م.

13. فلفل، محمد: معالم التفكير في الجملة عند سـيبويه، ط1: دار العصـماء، دمشق **2009م**

14. **الفراء**، أبو زكرياء: معاني القرآن، ط3: بيروت عالم الكتب1983م

15. **القرطبي**، ابن مضاء: الـــرد على النحاة، تح: شوقي ضيف. ط2: القاهرة 1982م

16. **قريرة**، توفيق: المصـــطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ط1:دار محمد علي، تونس، 2003م

17. **مهنا**، فاروق: البناء الصـــرفي والتركيب النحوي في النقائض، أطروحة دكتوراه، جامعة المنيا.

18. **نحلة**، محمود أحمد: مدخل إلى دراســـة الجملة العربية، ط:1 بيروت 1988م